

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١

الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)

بيان الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أحاطب الجمعية العامة اليوم لأول مرة بصفتي رئيسها. وأود أن أقول مرة أخرى إن هذا لشرف عظيم لي. لقد آمنت دائما إيمانا راسخا بقوة تعددية الأطراف وبإيجاد تسوية للنزاعات. وسيتعرض هذا الإيمان للاختبار من حين لآخر أثناء الدورة الثانية والسبعين، ولكنني على ثقة بأنه سوف يترسخ في نهاية المطاف. كما أنه من دواعي الشرف العظيم لبلدي، سلوفاكيا. ونحن ننظر إلى ذلك الأمر باعتباره دليلا على التزامنا بقيم ومبادئ الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر سلفي، سعادة السيد بيتر طومسون. وأشعر بأنني محظوظ كوني أتسلم مهمة توجيه سفينتنا من ربان قدير بهذه الدرجة، وسأبذل قصارى جهدي للحفاظ على المعايير العالية التي وضعها لعمل الجمعية العامة.

وإنني أتطلع إلى العمل عن كثب مع الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، طوال الدورة الثانية والسبعين.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1728397 (A)



استمرت عملية إصلاحها وتطورها على مر السنين، ورأينا ذلك من خلال عملية تنشيط الجمعية العامة. ومن ثم، ينبغي أن ننظر إلى إصلاح الأمم المتحدة باعتباره فرصة للإسهام في عملية مستمرة، ولكن بنظرة جديدة.

لقد تدبرت بعناية في أوليائي بصفتي رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وتأثرت في ذلك كثيرا بالمشاورات التي أجريتها مع العديد من أعضائنا. وسأعرض هذه الأولويات بالتفصيل لدى افتتاح المناقشة العامة في الأسبوع المقبل. غير أنني أود الآن أن أتكلم بإيجاز عن بعض المبادئ التي ستوجه عملي خلال السنة المقبلة.

أول هذه المبادئ هو الناس. إن عمل الأمم المتحدة يمكن أن يكون معقدا جدا في بعض الأحيان. ولكن السبب وراء إنشائها بسيط. لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل البشر. ووظيفتها هي مساعدة الناس الذين يناضلون من أجل السلام ومن أجل أن يعيشوا حياة كريمة على كوكب مستدام. إن البشر الأشد احتياجا إلى الأمم المتحدة لا يجلسون في هذه القاعة اليوم. وهم لا يشاركون في التفاوض على القرارات. وهم لا يأخذون الكلمة في المناسبات الرفيعة المستوى. وتمثل إحدى مهام الجمعية العامة في التأكد من إمكانية الاستماع إلى أصواتهم.

والمبدأ الثاني هو التوازن. إن المستحيل اختيار أولوية واحدة فقط للأمم المتحدة للتركيز عليها خلال هذه السنة. فالآراء ستباين من منطقة إلى أخرى، بل ومن شخص إلى آخر.

والذين شاهدوا ارتفاع مستويات سطح البحر يهدد بتدمير قريتهم يمكن أن يقولوا ينبغي أن تكون هي تغير المناخ. والذين فقدوا أحد أحبائهم في انفجار قنبلة يمكن أن يقولوا ينبغي أن تكون هي مكافحة الإرهاب. والذين يعانون الاضطهاد بسبب معتقداتهم يمكن أن يقولوا ينبغي أن تكون هي حقوق الإنسان. وخلال الدورة الثانية والسبعين، سأعمل على تمثيل هذه الآراء كافة. ويجب أن يكون هناك توازن في عمل الجمعية العامة.

وستتطلع الجمعية العامة بدور حيوي في ترجمة رؤيته للأمم المتحدة أفضل - وبالتالي عالم أفضل - إلى واقع. كما أتطلع إلى تلقي المشورة من جميع الأعضاء. وستكون المشاورات مع الدول الأعضاء من الأولويات الدائمة لي وملكتي.

ستكون الدورة الثانية والسبعون سنة الأحداث غير المسبوقة. فنحن سنتفاوض على الاتفاق الحكومي الدولي الأول بشأن الهجرة. وستلقى التقرير الأول المقدم من الأمين العام وسنعد أول حدث رفيع المستوى استنادا إلى القرارات التاريخية بشأن الحفاظ على السلام، المتخذة في العام الماضي. وعما قريب، ستوقع دول عديدة الاتفاق الأول بشأن القضاء على الأسلحة النووية والاتفاق الدولي الأول للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام.

ولكن هذه السنة ستكون سنة متابعة أيضا، ويمكن القول بأن ذلك سيكون أكثر أهمية. فالأحداث غير المسبوقة تعني استدعاء المصورين وإقامة الاحتفالات. ولكن متابعة أي أمر غالبا ما تنطوي على تحديات وتعقيدات. وخلال السنة المقبلة، سيتعين علينا المحافظة على الزخم في تنفيذ وتمويل أهداف التنمية المستدامة ويجب أن نعمل لضمان إدماج اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في الأطر الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب علينا أن نتابع اليوم بالأفعال تنفيذ الالتزامات التي قطعناها بالأمس. ولا يمكن أن نسمح بأن يكون مصير التقارير أو الأحداث أو القرارات السابقة هو الإيداع في محفوظات الأمم المتحدة. ويجب أن نواصل العمل لتنفيذ توصياتها.

ويتمثل بند رئيسي آخر من بنود الدورة الثانية والسبعين في إصلاح الأمم المتحدة. وستعني هذه الإصلاحات، غير المسبوقة في بعض جوانبها، شيئا جديدا حقا. إنها ستكون الأمم المتحدة من العمل بطريقة لم تعمل بها من قبل قط. ومع ذلك، فإنها تمثل أيضا عملية متابعة. فالأمم المتحدة تبدو اليوم مختلفة كثيرا عن تلك المنظمة التي أنشئت في عام ١٩٤٥. فقد

لدينا جميعا إذنا الفرصة الجماعية لاستخدام الأمم المتحدة لجعل العالم مكانا أفضل وأكثر سلاما. وإذا لم نفعل ذلك، فإن الفشل سيكون فشلنا، وليس فشل الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أهنئ مرة أخرى الرئيس الجديد للجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك. لقد أجرينا مناقشات جيدة في الأشهر الأخيرة بشأن آمالنا المشتركة في هذه الدورة. وليس لدي أدنى شك في أن الجمعية في أيدٍ مقتدرة جدا. فخبرته واستبصاره وحكمته يقر بها جميع الذين تشرفوا بالتعرف عليه. كما أود أن أشيد بالموضوع الذي اختاره الرئيس لايتشاك للعام المقبل: ”يركز على الناس: حورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام.“ وإني أتطلع إلى العمل معا من أجل إحراز تقدم بشأن جميع مجالات عملنا.

فعلنا يواجه تهديدات خطيرة - من انتشار الأسلحة النووية إلى الإرهاب العالمي، ومن تغير المناخ إلى عدم المساواة. كما أننا نواجه تحديات كبيرة، من الهجرة إلى العواقب غير المقصودة للتطورات التكنولوجية، مثل الهجمات الإلكترونية. والناس في جميع أنحاء العالم يطالبون عن حق بالتغيير ويتطلعون إلى حكومات ومؤسسات تحقق النتائج. ونتفق جميعا على أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تفعل أكثر من ذلك بغية التكيف وتحقيق النتائج. هذا هو هدف مقترحات الإصلاح التي سنتنظر فيها هذه الجمعية. وأتطلع إلى العمل مع الرئيس والممثلين بغية تعزيز قدرة منظمتنا على تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء وتحقيق نتائج أفضل لصالح الذين نخدمهم.

والتغيير الرئيسي، داخل الأمم المتحدة وخارجها، يجب أن يكون هو تمكين النساء والفتيات في العالم. وبالأهم، أطلقت خارطة طريق من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق

والمبدأ الثالث هو الجودة. وينبغي أن تكون الجودة هي هدفنا، لا سيما فيما يتعلق بالأحداث. فأغلبية الدول الأعضاء ليس لها تمثيل كبير في نيويورك. وبعضها — لا سيما الدول الصغيرة — تعاني الأمرين في متابعة برنامج عمل الأمم المتحدة الحافل. وأثناء الدورة الثانية والسبعين، أعتزم وضع جدول أعمال مبسط، وتفادي زيادة العبء على الدول الأعضاء. فنعوية الحوار والنتائج أهم من إطلاق مبادرات جديدة.

وأخيرا، إن الشفافية مبدأ التزمته به طيلة حياتي المهنية. وأنا متأكد من جميع الأعضاء يعرفون مكان مكتبي في الطابق الثاني. فباي سيكون دائما مفتوحا أمامهم، حتى وإن اضطرت أحيانا لإغلاقه فعلا، لأنني أظن أنه سيكون هناك الكثير من الضوضاء والنشاط فيما بين أفراد فريقنا هذا العام. سيكون مفتوحا معنويا.

ويجب علينا ألا ننسى أهمية ما نقوم به هنا. في الأسبوع القادم، ستجتمع ١٩٣ من الدول الأعضاء في هذه القاعة. وحتى ممثلي بلدان لديها خلافات عميقة بشأن مسائل أساسية سيجلسون جنبا إلى جنب. ولن نتفق جميعا. ويرجح أن نستمتع مواقف مختلفة - بل متعارضة أحيانا - يُعرب عنها من على هذا المنبر، لكنني على ثقة بأن المبادئ الأساسية لسيادة الدبلوماسية، والاحترام المتبادل، ستسود. لمساعدتنا على تلبية هذا الهدف، أقترح قاعدة بسيطة واحدة — معاملة كل متكلم من على هذا المنبر كما لو أنه رئيس وفد بلدنا. وهذا لن يحفظ كرامة المناقشة العامة فحسب؛ بل سيمكننا أيضا من الاستماع والتعلم والمشاركة بأقصى درجة ممكنة.

وسنواجه العديد من التحديات طوال الدورة الثانية والسبعين، ولكن ما دام بمقدورنا جميعا أن نجتمع هنا، وما دام بمقدورنا جميعا الوقوف على هذه المنصة لوقت متساو، وما دام بمقدورنا أن نستخدم قاعات الاجتماعات هاته للتحدث إلى بعضنا البعض والتوصل إلى حلول توفيقية بحسن نية، فسيتكون

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثانية والسبعين للجمعية
العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنص المادة ٢٨ من النظام الداخلي على أن تقوم الجمعية العامة في بداية كل دورة بتعيين، بناء على اقتراح من الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يقترح، للدورة الثانية والسبعين، أن تتكون لجنة وثائق التفويض من الدول الأعضاء التالية: الرأس الأخضر، الصين، دومينيكا، إندونيسيا، أيرلندا، الاتحاد الروسي، أوروغواي، أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها للتو قد عينت بالتالي أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نود تذكير الوفود بأنه ينبغي تقديم وثائق التفويض إلى مكتب الشؤون القانونية، كما أعلن في يومية الأمم المتحدة .

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم أعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة

رسالة موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/72/376)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنقل الجمعية الآن اهتمامها إلى الوثيقة A/72/376، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة من رئيس لجنة المؤتمرات إلى رئيس الجمعية العامة. ويدرك الأعضاء أنه وفقا للفصل ١، الفقرة ٧ من قرار الجمعية ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥،

الأمم المتحدة، وعلى جميع المستويات. وأناشد الوفود على تقديم مرشحات لشغل الوظائف الشاغرة. فالتكافؤ في الأمم المتحدة سيحسن الأداء في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من النزاعات الحالية والأثر اليومي الشديد للفقر، ما زلت مقتنعا بأن هذه الحقبة تنطوي بصورة أكبر على إمكانات تحويلية. وآمل أن تتخذ الدورة الثانية والسبعون للجمعية العامة خطوات جريئة لاغتنام هذه الفرص بينما نواصل العمل بصفتنا "نحن الشعوب".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ١٤١ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
(A/72/380)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/72/380. وهي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة، يبلغ فيها الجمعية بأن أربع دول أعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المالية للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من الميثاق،

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها."

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/72/380؟

تقرر ذلك.

فإنه لا يسمح لأي من الأجهزة الفرعية التابعة للجمعية العامة بعقد اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة أثناء الجزء الرئيسي من الدورة العادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة بذلك.

وبناء على الفهم الواضح بأن الاجتماعات يجب أن تعقد في إطار المباني والخدمات المتاحة، يطلب الإذن من ثم للأجهزة الفرعية التالية: لجنة العلاقات مع البلد المضيف؛ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة؛ جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تأذن لأجهزة الجمعية العامة الفرعية تلك بالاجتماع خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.